

السعودية تدمج صندوقي التقاعد والتأمين لتعزيز كفاءة إداراتها

وأشار إلى أن العملية ستساهم كذلك في إزالة التداخل في الاختصاصات المتشابهة، وتحقيق الاستفادة من الموارد بشكلها الأمثل وتزويد من الكفاءة التشغيلية والمالية وترتقي بالخدمات المقدمة للعملاء.

وأكد الجدعان أن الدمج سيؤدي إلى تعزيز المركز المالي للصندوق التقاعدي عبر تعظيم العوائد الاستثمارية، وخلق جهود تكاملية لتعزيز القدرة في الأداء الاستثماري والتوزيع الاستراتيجي. ووفقاً لبيانات جمعيتها وكالة بلومبرغ للأنباء تمتلك كل من المؤسستين حصصاً كبيرة في شركات سعودية بما في ذلك حصة مجمعة بقيمة 8.5 مليار دولار في البنك الوطني السعودي وحصة 4.3 مليار دولار في مصرف الراجحي.



محمد الجدعان
الاندماج يعزز عوائد
الاستثمار وينوعها
ويقلل التكاليف

كما أنهما تمتلكان أسهماً بقيمة حوالي 207 ملايين دولار في شركة أسترانزيتا لصناعة الأدوية وحوالي 170 مليون دولار في مؤسسة أتش. أس.بي.سي هولدينغز المصرفية، كما تشمل محفظتهما أيضاً العقارات والسندات.

وسرعت السعودية خطواتها في السنوات الأخيرة لدمج وإعادة هيكلة مختلف الكيانات الحكومية، حيث تنطلق إلى تعزيز الكفاءة كجزء من خطة لتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط.

وقد طالمت صفقات الاندماج في السنوات الأخيرة قطاعات المصارف والضيافة والتأمين وكذلك التكرير، وهو ما ينسجم مع الاستراتيجية السعودية المستقبلية.

وصندوق الاستثمارات العامة، وهو صندوق الثروة السيادية للبلاد الذي تبلغ قيمته 430 مليار دولار، مكلف بالاستثمار في صناعات جديدة داخل البلد الخليجي، وفي الوقت نفسه شراء حصص في الخارج. واشترت الرياض أيضاً العديد من الصناديق المحلية التي تركز على القطاع بما في ذلك العقارات والصناعة والزراعة معاً في إطار صندوق التنمية الوطني لتقليل التداخل والتكاليف.

وتأتي الخطوة تماشياً مع جهود الصندوق في الاستثمار بالقطاعات والشركات، التي تحقق عوائد مالية جذابة وطويلة الأجل، وتسهم في جهود التحول الاقتصادي والنمو في البلد الخليجي.

الرياض - قررت الحكومة السعودية ضم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد المملوكتين للدولة في خطوة ستعزز كفاءة إدارتها، والتي تأتي ضمن استكمال برنامج إصلاح وهيكله مؤسسات الدولة.

ويرى المسؤولون السعوديون أن تأسيس كيان بحجم يبلغ 29 مليار دولار من الأسهم المحلية والأجنبية سيسهم في تحقيق تطلعات الحكومة في أن يعزز الاستثمارات ويقلص من المصروفات. ويهدف الاندماج إلى المساعدة على مواجهة الخسائر المحتملة وتقوية الأوضاع المالية إضافة إلى محاولة مواكبة الإصلاحات الاقتصادية والمالية المتسارعة بالبلاد.

وقالت المؤسستان في بيان مشترك إن "عملية الدمج هي عملية إدارية تنظيمية لتوحيد مظلة الحماية التأمينية للقطاعين العام والخاص، وتلبية تطلعات العملاء وتحقيق تطلعاتهم في توفير أعلى مستويات الخدمة والكفاءة، وبما يدعم تنسيق الجهود وتوحيد الإجراءات".

وهناك اختلاف في نشاط المؤسستين، حيث تعترف مؤسسة التأمينات الاجتماعية الحكومية بمسؤولية المشتركين في التأمين عن تنفيذ وتنظيم عمل العمال المتقاعدين في قطاعاتهم الخاصة. أما مؤسسة التقاعد فمسؤولة عن تنظيم شؤون التقاعد لموظفي القطاع الخاص المشتركين في التأمين تهدف لتوفير معاشات تقاعدية للمتقاعدين في قطاع الدولة.

ويقول خبراء اقتصاد إن الاختلاف بين الصندوقين هو الذي دفع الكثير من الموظفين للالتحاق بوظيفة في القطاع الحكومي وصرف النظر عن العمل في القطاع الخاص، الذي تراهن عليه الرياض في تنفيذ استراتيجية التحول الاقتصادي.

ومن الواضح أن الغرض من الاندماج الحكومي هو تقليل الفارق بين العمل العام والخاص والاستعداد لاستكمال برنامج الخصخصة، فدمج المؤسستين يأتي لتشجيع المواطنين على المشاركة في الأعمال التجارية الخاصة. وقال وزير المالية ورئيس الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية محمد الجدعان في بيان نشرته وكالة الأنباء السعودية الرسمية إن "عملية الاندماج ستعزز عوائد الاستثمار وتقلل التكاليف وتساعد في تنويعها".

وأوضح أن الدمج عملية إدارية تنظيمية تعمل على توحيد مظلة الحماية التأمينية لموظفي القطاعين العام والخاص، وتحقيق الريادة في تقديم المنافع الاجتماعية.

القطاع المصرفي في لبنان يضيع في متاهة قسوة الأزمة المالية

البنوك تضطر إلى تسريح موظفيها وتقليص عمليات الإقراض



حالة طوارئ مالية

الشركات الصغيرة والمتوسطة التي فقدت قوة الدفع أو ببساطة انهارت. وتراكمت خسائر الوظائف في ظل الجمود السياسي الذي ترك لبنان بلا حكومة، بعد أن استقال مجلس الوزراء في أعقاب انفجار هائل بمرافق بيروت العام الماضي والذي الحق أضراراً بأجزاء كبيرة من العاصمة.



توفيق كاسابر
الأزمة في لبنان
بالأساس انهيار مصرفي
في المقام الأول

وإدى الجمود السياسي إلى تأخير اتفاق مع صندوق النقد الدولي، وهو عامل حيوي في خطة إنقاذ أوسع نطاقاً لإصلاح النظام المالي والاقتصادي اللبناني المنصر.

ويقول مصرفيون ومحللون إن أي إعادة هيكلة لبنوك لبنان البالغ عددها نحو 40 والتي تضخمت أصولها لتصل إلى ما يعادل 167 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في ثروتها الأخيرة عام 2015، يجب أن يكون جزءاً من خطة إعادة هيكلة شاملة.

وقال مصرفي كبير آخر "لا توجد استراتيجية للقطاع المصرفي. نعمل في ظل انعدام للرؤية"، مضيفاً أن البنوك قادرة على العمل فقط "في وضع الاستراتيجية".

ويعد من مصرف لبنان المركزي الذي يعرض أسعار فائدة مغرية للدولارات الجديدة لخدمة الدين الأخذ في الانفجار في البلاد، استقطبت البنوك الودائع، وقال أحد المصرفيين الذي طلب عدم نشر اسمه "القطاع مات، لا يقوم بالإقراض، ولا يحقق أرباحاً". وكان محافظ مصرف لبنان المركزي رياض سلامة قد قال الشهر الماضي في تصريحات صحافية لقناة العربية مبرراً متانة البنوك إن "النظام المصرفي صحيح أنه غير فعال لكنه لم ينهار لأنه لم تحدث إفلاساً".

وتواجه البنوك أكبر تحد منذ الحرب الأهلية التي دارت رحاها في الفترة بين 1975 و1990، وهو الصراع الذي أسفر عن أضرار أقل للبنوك وفقاً لبعض المعايير. وكبدت الأزمة القطاع خسائر بقيمة 83 مليار دولار، كما أشار إلى ذلك تقرير حكومي في العام الماضي، وهو رقم يتضاهل إلى جانبه الناتج المحلي الإجمالي للبنان البالغ 55 مليار دولار في 2019.

وقال توفيق كاسابر الخبير الاقتصادي الذي عمل مستشاراً لصندوق النقد الدولي ووزير مالية سابق إن "الأزمة في لبنان بالأساس انهيار مصرفي في المقام الأول".

وشكل قطاع الخدمات المالية في لبنان، الذي كان يصور نفسه في وقت ما على أنه سويسرا الشرق الأوسط، قرابة تسعة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2018.

وفقاً لمذكرة صادرة عن بنك بيبيلوس، فقد انخفضت القروض المصرفية في أبريل الماضي بواقع 25 في المئة على أساس سنوي لتصل إلى 33 مليار دولار. وقال أحد المصرفيين الذي طلب عدم نشر اسمه "القطاع مات، لا يقوم بالإقراض، ولا يحقق أرباحاً".

وكان محافظ مصرف لبنان المركزي رياض سلامة قد قال الشهر الماضي في تصريحات صحافية لقناة العربية مبرراً متانة البنوك إن "النظام المصرفي صحيح أنه غير فعال لكنه لم ينهار لأنه لم تحدث إفلاساً".

وتواجه البنوك أكبر تحد منذ الحرب الأهلية التي دارت رحاها في الفترة بين 1975 و1990، وهو الصراع الذي أسفر عن أضرار أقل للبنوك وفقاً لبعض المعايير. وكبدت الأزمة القطاع خسائر بقيمة 83 مليار دولار، كما أشار إلى ذلك تقرير حكومي في العام الماضي، وهو رقم يتضاهل إلى جانبه الناتج المحلي الإجمالي للبنان البالغ 55 مليار دولار في 2019.

وقال توفيق كاسابر الخبير الاقتصادي الذي عمل مستشاراً لصندوق النقد الدولي ووزير مالية سابق إن "الأزمة في لبنان بالأساس انهيار مصرفي في المقام الأول".

وشكل قطاع الخدمات المالية في لبنان، الذي كان يصور نفسه في وقت ما على أنه سويسرا الشرق الأوسط، قرابة تسعة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2018.

يجمع المحللون والخبراء على أن القطاع المصرفي اللبناني بات الضحية الأبرز لقسوة الأزمة المالية للبلاد، بعد أن حملت عدة مؤسسات دلائل صامدة على أن البنوك بدت عالقة في دوامة التراجع على كافة المستويات، وأنها على وشك الانهيار في حال استمر الجمود السياسي طاغياً على مناحي الحياة الاقتصادية للدولة.

بيروت - أجبرت البنوك في لبنان، التي كانت محركاً للاقتصاد ذات يوم عبر استقطاب وداغ بالمليارات من الدولارات من الخارج، على خفض الوظائف، وبدأت تسجل انكماشاً في دفاتر القروض وتلاحق السيولة لكي تظل قيد النشاط.

وتعاني البنوك، التي تعد محورية للاقتصاد القائم على الخدمات، حالة من الشلل. وقد حالت بين أصحاب المدخرات وحساباتهم الدلارية أو أبلغتهم أن قيمة الأموال التي يمتلكونها الحصول عليها انخفضت، بعد أن انهارت العملة المحلية مما زج بشريحة واسعة من السكان في براثن الفقر.

وتواجه البلاد أزمة اقتصادية عميقة بعد أن عملت حكومات متعاقبة على تراكم الديون في أعقاب الحرب الأهلية (1975 - 1990) دون أن يكون لديها ما تستند إليه لمقابل انكماشها في الإنفاق.

واقع القطاع المصرفي

- 83 مليار دولار قيمة الخسائر التي تكبدها القطاع بنهاية العام الماضي
- 25 في المئة قيمة انخفاض القروض في أبريل الماضي لتبلغ 33 مليار دولار
- 3 آلاف مصرفي خسروا وظائفهم منذ بداية الأزمة في 2019 من بين 28 ألف موظف

وقال أربعة مصرفيين كبار لرويترز إن نحو ثلاثة آلاف مصرفي، أو ما يزيد عن عشرة في المئة من قوة العمل في القطاع المصرفي، استقالوا أو خسروا وظائفهم منذ اندلاع الأزمة المالية في أواخر 2019، فيما تواصل الأرقام الارتفاع. وبينما تسري قيود فعلية على رأس المال، وحيل بين المودعين ومعظم مدخراتهم، تظهر الكشوفات أن الإقراض للقطاع الخاص هوى بشكل مطرد.

الإخفاق في السيطرة على التضخم يُفقد الاقتصاد العالمي قوة الدفع

وتوقع أنه على المدى القصير سيؤدي الركود في أسواق العمالة والسلع وفي بعض أسواق العقارات إلى منع حدوث طفرة تضخمية مستدامة. لكن على المدى الطويل فإن السياسات النقدية والمالية المتساهلة ستؤدي بإحداث ضغوط تضخمية مستمرة، وفق روبيني.

والأسبوع الماضي توقعنت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ارتفاع تكاليف واردات الغذاء العالمية بنسبة 12 في المئة في 2021 إلى مستوى قياسي بسبب غلاء السلع الأساسية وزيادة الطلب.

وقالت المنظمة في تقرير إن "فائتورة واردات الغذاء حول العالم بما في ذلك تكاليف الشحن، من المتوقع أن تصل إلى 1.72 تريليون دولار هذا العام من 1.53 تريليون دولار في 2020". وارتفعت تكاليف الواردات السلعية بشكل عام اعتباراً من الربع الأخير من العام الماضي بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام أو الدول الصناعية نحو الأسواق الاستهلاكية.

وسجل المؤشر الشهري لأسعار المواد الغذائية أعلى مستوى في 10 سنوات خلال مايو الماضي، ما يعكس مكاسب حادة للحبوب والزيوت النباتية والسكر.

عليها خلال فترة الوباء، ما يحجم الطلب". ووفق روبيني "فإن الحجج تتحدث عن أن الاستثمارات في البنية التحتية لن تزيد الطلب فحسب، بل ستزيد العرض أيضاً".

لكنه يرى أن هذه المبررات ورغم وجود إشارات منطقية لها، إلا أن التضخم الصاعد أمر حاصل "لوجود طلب مكبوت على الاستهلاك سيستمر مع هذه الحزم المالية" نشأ خلال فترة الإغلاق خلال 2020 والربع الأول من 2021.



انفجار في الطلب على الاستهلاك

لكن نظل رهانات صانعي القرار على التحفيز الاقتصادي عبر ضخ حزم مالية ضخمة محل جدل كون تلك النظرية تعتمد على استغلال عامل اقتصادي واحد مع ثبات باقي العوامل.

وبحسب مقال لآستاذ الاقتصاد الأمريكي نورييل روبيني نشرته صحيفة الغارديان البريطانية مؤخراً، فإن العديد من الحجج والمبررات العالمية ظهرت لتقول إن "التحفيز المالي لن يؤدي إلى تضخم كبير، لأن الأسر ستدخر جزءاً كبيراً منه لسداد الديون التي تراكمت

من أجل إنعاش اقتصادها ستبلغ 4 تريليونات دولار، كما صرح الرئيس جو بايدن". كما بدأ الاتحاد الأوروبي الأربعة الماضي تفعيل خطة إنعاش اقتصادي تبلغ 750 مليار يورو (915 مليار دولار) ممولة بقرض مشترك أقرها برلمان الاتحاد أواخر العام الماضي.

ويرى الخبير الاقتصادي جاسم عجاقة أن اقتصادات العالم وقعت تحت قبضة الجائحة لمدة وصلت إلى عام ونصف العام، ما أدى إلى توقف النشاط الاقتصادي وانخفاض الاستهلاك بشكل كبير، وبالتالي تراجع الطلب العالمي.

وقالت المصادر إن معظم فاقد الوظائف في قطاع التجزئة المصرفية، الذي يخدم في المعتاد أنشطة مصرفية أساسية مثل استقطاب الودائع أو بيع القروض إلى

من أجل إنعاش اقتصادها ستبلغ 4 تريليونات دولار، كما صرح الرئيس جو بايدن".

كما بدأ الاتحاد الأوروبي الأربعة الماضي تفعيل خطة إنعاش اقتصادي تبلغ 750 مليار يورو (915 مليار دولار) ممولة بقرض مشترك أقرها برلمان الاتحاد أواخر العام الماضي. ويرى الخبير الاقتصادي جاسم عجاقة أن اقتصادات العالم وقعت تحت قبضة الجائحة لمدة وصلت إلى عام ونصف العام، ما أدى إلى توقف النشاط الاقتصادي وانخفاض الاستهلاك بشكل كبير، وبالتالي تراجع الطلب العالمي.

وقالت المصادر إن معظم فاقد الوظائف في قطاع التجزئة المصرفية، الذي يخدم في المعتاد أنشطة مصرفية أساسية مثل استقطاب الودائع أو بيع القروض إلى

من أجل إنعاش اقتصادها ستبلغ 4 تريليونات دولار، كما صرح الرئيس جو بايدن". كما بدأ الاتحاد الأوروبي الأربعة الماضي تفعيل خطة إنعاش اقتصادي تبلغ 750 مليار يورو (915 مليار دولار) ممولة بقرض مشترك أقرها برلمان الاتحاد أواخر العام الماضي.

اعتبر محللو اقتصاد أن الإخفاق في السيطرة على موج الترخّم بسبب حزم التحفيز المالي التي قدمتها حكومات العالم بات هاجساً كبيراً لواضعي السياسات النقدية وخاصة البنوك المركزية، التي يبدو أنها أمام تحدٍ لم تكن تتوقعه خاصة مع القفزة الكبيرة في الاستهلاك بعد تخفيف قيود الإغلاق.

لندن - شهد الاقتصاد العالمي ارتفاعاً في التضخم هو الأسرع منذ 14 عاماً مع إنفاق تريليونات من الدولارات على شكل حزم تحفيز من الحكومات والبنوك المركزية في مواجهة تداعيات جائحة كورونا.

جاء ذلك في وقت يتسارع فيه تعافي نمو الناتج الإجمالي العالمي مع اتساع عمليات التطعيم ضد فيروس كورونا، والتي سمحت بتخفيف القيود على الأنشطة الاقتصادية خصوصاً في الاقتصادات الكبرى كالولايات المتحدة والصين وأوروبا.

وبينما كانت السيطرة على نمو التضخم هدفاً عالمياً خلال 2020 بسبب تراجع الطلب العالمي على الاستهلاك بالتزامن مع الجائحة، تحول اليوم إلى هاجس دولي بفعل حزم التحفيز المالي التي قادت إلى قفزة كبيرة في الاستهلاك. وقفز معدل التضخم السنوي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم 38 دولة تلتحق نحو 60 في المئة من الاقتصاد العالمي إلى 3.3 في المئة في



جاسم عجاقة
حزم التحفيز دفعت
الاستهلاك إلى الصعود
وزاد معه التضخم

وتأتي تلك المعدلات التضخمية عقب حزم وجوافز مالية ضخمتها الحكومات الكبرى لدعم الشركات والبنية التحتية بهدف تعزيز التعافي الاقتصادي، ما أدى إلى زيادة الاستهلاك والطلب العالمي على السلع خصوصاً الطلب على الطاقة. وعلى سبيل المثال تهدف الولايات المتحدة إلى تقديم حزم تحفيز مالي